

موجز السياسات

ويشير "العائد الديمغرافي" إلى النمو الاقتصادي المتسارع الذي يمكن أن تشهده البلدان بسبب التغيرات السكانية. فمع انخفاض معدلات الخصوبة، ستشهد الدولة عقودًا تزيد فيها نسبة السكان في سن العمل عن المتوسط. وهذا من شأنه تعزيز الإنتاج والادخار للفرد، وهو ما يؤدي إلى تحسينات في رأس المال البشري وزيادة النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات.

وعلى مر السنين، أقر القادة الأفريقيون في مختلف المحافل بأهمية العائد الديمغرافي في تحقيق التنمية المفضية إلى التحول في أفريقيا، بما في ذلك الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرون للجمعية العامة (A/S/29/PV.1)، التي عقدت في عام ٢٠١٤ بمناسبة مرور ٢٠ عامًا على انعقاد حدث تاريخي هو المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز الشراكة لتسريع العائد الديمغرافي الأفريقي، الذي عقد على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأفضت المناقشات خلال هذا الحوار إلى وضع خارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن الاستفادة من العائد الديمغرافي، والتي تتضمن النواتج والمحطات الرئيسية ولها أربع ركائز متكاملة هي: التوظيف وريادة الأعمال؛ والتعليم وتنمية المهارات؛ والصحة والرفاه؛ والحقوق والحوكمة وتمكين الشباب.⁽⁴⁾

ويمثل العائد الديمغرافي فرصة ذهبية للعديد من البلدان الأفريقية لتحقيق نمو اقتصادي متسارع وتحسين مستويات المعيشة. وعلى الدول والمؤسسات الأفريقية أن تغتنم هذه الفرصة لكي تتمتع القارة بالعائد الديمغرافي وفوائده المحتملة الطويلة الأمد. وستسرح الفرصة عندما يؤدي انخفاض معدلات الولادات إلى ميل نسبة من هم في سن العمل إلى الشباب وكبار السن المعالين من السكان

العائد الديمغرافي والهجرة في أفريقيا: التحديات والخيارات المطروحة

أولاً- مقدمة

كانت أفريقيا موطنًا لأكثر من ١,٥ مليار نسمة في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة ليلعب ٢,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.⁽¹⁾ ومن بين البلدان الثمانية التي من المتوقع أن تساهم بأكثر من نصف الزيادة في عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠، توجد خمسة بلدان في أفريقيا، وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة.⁽²⁾

وبحلول عام ٢٠٤٠، ستضم البلدان الأفريقية مجتمعة أكبر قوة عاملة في العالم، متجاوزة بذلك القوى العاملة في الصين والهند⁽³⁾ وهذا سيجعل مخزون القارة من رأس المال البشري أكبر أصول القارة حتى منتصف ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإن هذا النمط من النمو السكاني غير مستدام، نظرًا للحاجة إلى توفير خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبأسعار معقولة لجميع هؤلاء الأشخاص، وتهيئة بيئة آمنة ومناسبة لتوفير فرص عمل لائقة للشباب وفرص تنقل للشباب.

1 Saurabh Sinha and Melat Getachew, "As Africa's population crosses 1.5 billion, the demographic window is opening; getting the dividend requires more time and stronger effort", Economic Commission for Africa, 12 July 2024.

2 World Population Prospects 2022: Summary of Results

3 Anne Sofie Westh Olsen, "Demographic window of opportunity in West Africa – and the role of migration" (Copenhagen, Danish Institute for International Studies, 2012).

4 African Union, "AU roadmap on harnessing the demographic dividend through investments in youth" (Addis Ababa, 2017).

نحو الفئة الأولى. وتعتمد القدرة على اغتنام الفرصة على إيجاد فرص العمل لأن الدول الأفريقية لن تكون قادرة على القيام بذلك إلا عندما يصبح سكانها الذين هم في سن العمل نشيطين ومنتجين اقتصاديًا.

وعندما تنخفض معدلات الولادات التي كانت مرتفعة في السابق، تكون النتيجة "طفرة في أعداد الشباب"، ويشير دخول هذه المجموعة الكبيرة من الشباب⁽⁵⁾ إلى الفئة التي بلغت سن العمل إلى أن نافذة الفرص قد فتحت. ويؤدي الإدماج الناجح لطفرة الشباب في القطاعات الإنتاجية للقوى العاملة إلى زيادات في دخل الأسرة المعيشية والناجح الاقتصادي الوطني قد لا تحدث لولا ذلك. وتشمل العواقب الاقتصادية المباشرة لانخفاض معدلات الولادات انخفاض التكاليف التي تتحملها الأسر والحكومات، والتي تحتاج إلى تخصيص موارد أقل للتعليم والرعاية الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى. وتمكّن هذه المدخرات الأسر والحكومات من زيادة الاستثمار في التعليم والتغذية والرعاية الصحية لكل طفل على حدة.

وتضم أفريقيا أصغر سكان العالم سنًا، حيث تقل أعمار ٧٠ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن ٣٠ عامًا.⁽⁶⁾ وتزايد نسبة السكان الذين هم في سن العمل (أي ١٥-٦٤ سنة) بشكل ملحوظ في جميع البلدان الأفريقية تقريبًا.⁽⁷⁾ وفي عام ٢٠٢٣، من بين ٣٥ بلدا يضم أدنى متوسط أعمار في العالم، كانت ٣ بلدان فقط من خارج أفريقيا. وفي العام نفسه، كان النيجر البلد الأفريقي الذي يضم أكثر السكان شبابا، حيث بلغ متوسط العمر ١٥,١ سنة.⁽⁸⁾ وتمثل هذه النسبة الكبيرة من الشباب فرصة لنمو القارة، ولكن فقط إذا تم تمكين الأجيال الجديدة بشكل كامل من أجل تحقيق كامل إمكاناتها.

وكما هي الحال بالنسبة لأي منطقة، فإن الخصائص الديمغرافية لأفريقيا، بما في ذلك متوسط العمر وحجم السكان ومزيج الجنسين، تعتمد على الخصوبة والوفيات والهجرة. ويعتبر زهاء ثلث سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن رغبتهم في الهجرة الدائمة إلى بلد آخر،⁽⁹⁾ حيث تشير التقديرات إلى أن ٨٥ في

"في السنوات الخمسين المقبلة ستكون أكبر ثروة منفردة لأفريقيا ولكن أيضا نقطة ضعفها المحتملة هي سكانها الشباب. وثمة احتمال لتجاوز النتائج المتوقعة في ما يخص فئة الشباب وهي مساهمتهم في النمو الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل وفرص العمل. أما احتمال حدوث نتائج سلبية فيتمثل في عدم القدرة على توفير فرص عمل مرحة لهم وبالتالي خلق مصدر محتمل لعدم الاستقرار."^(١)

(١) الاتحاد الأفريقي، خطة السنوات العشر الأولى للتنفيذ، ٢٠٢٣-٢٠١٤ (أديس أبابا، ٢٠١٥).

المائة من الهجرة الأفريقية تحدث داخل القارة؛^(١٠) ويساهم هؤلاء المهاجرون في الاستقرار الاقتصادي لبلدان المقصد، ويسدون فجوات العمالة ويعززون الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ومن المرجح أن تهاجر الأعداد المتزايدة من الشباب الأفريقي بشكل خاص، غالبا بحثًا عن فرص عمل عبر الحدود الوطنية.^(١١) وبالتالي، لا يمكن تجاهل الهجرة، نظرًا لتأثيرها الكبير على الديناميات السكانية الأفريقية، سواء في ما يتعلق بتنقل اليد العاملة، أو التوسع الحضري، أو تغير المناخ، أو النزاعات، أو غيرها من القضايا.

ونظرًا للعائد الديمغرافي للقارة، يمكن أن تصبح أفريقيا موردا صافيا لليد العاملة، ويمكن أن تمثل الهجرة، إذا ما أُديرت بشكل صحيح، فرصة مهمة لكل من المنطقة، إذا ما تمت الاستفادة الكاملة من تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبقية العالم. وترتبط الهجرة والسياسة الديمغرافية ببعضها البعض، وتحتاج الدول الأفريقية إلى تنسيق السياسات لإيجاد فرص عمل للشباب داخل القارة والتعاون مع الدول خارج المنطقة لتيسير انتقال العمال الشباب.

ويناقد موجز السياسات الذي بين أيدينا التحديات التي تواجه تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا، إلى جانب الدور المحتمل للهجرة في الاستفادة منه داخل المنطقة. ويجري تناول مسألة كيفية الاستفادة من العائد الديمغرافي في

5 تُعرف منظمة العمل الدولية "الشباب" على أنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عامًا، انظر، "ILO، "Youth labour market statistics (YouthSTATS database)", 2024.

6 United Nations, "Young people's potential, the key to Africa's sustainable development", 2021.

7 Paulo Drummond, Vimal Thakoor and Shu Yu, "Africa rising: harnessing the demographic dividend", IMF Working Papers, No. 2014/143 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2014).

8 Statista, "African countries with the lowest median age as of 2023". Available at www.statista.com/statistics/1121264/median-age-in-africa-by-country/ (accessed on 3 February 2025).

9 Ibrahim Mayaki, "Migration is an opportunity for Africa", African Union Development Agency-New Partnership for Africa's Development, 8 April 2016.

10 International Organization for Migration, Africa Migration Report: Challenging the Narrative (Geneva, 2020).

11 Westh Olsen, "Demographic window of opportunity in West Africa – and the role of migration".

- تواجه العديد من البلدان الأفريقية اختلالات تجارية كبيرة وتظل عرضة للتقلبات في أسعار عدد قليل من الصادرات.
- يحدُّ عدم تطور البنية الأساسية من الاستثمار في العديد من البلدان الأفريقية.
- يعيق سوء الصحة وسوء التغذية في العديد من البلدان الأفريقية تنمية رأس المال البشري، وهو ما يؤثر على قدرة الأفراد على المشاركة في القوة العاملة بشكل منتج.
- يجد العديد من الشباب عملاً في القطاع غير الرسمي أو يهاجرون إلى بلدان أخرى، حيث يواجهون ظروف عمل غير آمنة.
- في جميع أنحاء القارة، غالبًا ما يضطر المهاجرون الشباب إلى العثور على عمل غير مستقر في القطاع غير الرسمي لأن مؤهلاتهم غير معترف بها.
- تواجه البلدان الأفريقية هجرة جماعية للعمال المهرة، لا سيما الأطباء والمرضى والمهندسين، ويجب عليها مواجهة هذا الاتجاه من خلال توفير وظائف لائقة لهؤلاء العمال، وتمكينهم من التطور المهني وفرص التعليم في بلدانهم الأصلية.
- ضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية يضعف ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.
- لا تزال مستويات المواظبة على الدراسة والتحصيل العلمي منخفضة، وعلى وجه الخصوص، لا تزال هناك عوائق كبيرة أمام تعليم الفتيات والنساء تحدُّ من إمكانات المرأة في إدرار الدخل.
- إن عدم المساواة الشاملة بين الجنسين، إلى جانب آثارها الأوسع نطاقاً على حقوق الإنسان، يعيق انخفاض معدلات الخصوبة ويؤثر على إنتاجية العمل.

وبينما توجد إمكانية لتحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا، يجب على دول القارة ومؤسساتها وضع استراتيجيات الاستثمار ذات الصلة وتحديد أولوياتها من أجل معالجة التحديات المذكورة أعلاه قبل أن تنغلق نافذة الفرصة هذه. وتواجه أفريقيا ضغطاً مباشراً يتمثل في وجود فئة كبيرة ومتزايدة في سن العمل لم تتحقق لها الشروط المسبقة في ما يخص قدرتها على إعالة نفسها مالياً في سن الشيخوخة. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لفتح نافذة الفرص بشكل كامل لتحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا وتحقيق فوائده الاقتصادية.

أفريقيا، تليها سياسات التعليم والاقتصاد الكلي والصحة ذات الصلة، وسبل مساهمة الهجرة بشكل إيجابي. وسيختتم موجز السياسات بعرض التوصيات.

ثانياً- التحديات المرتبطة بتحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا

إن العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا هي البطالة، لا سيما بطالة الشباب. وإذا تم إيجاد عدد كافٍ من الوظائف، فإن وجود المزيد من الشباب سيعني المزيد من العمال، وهو ما سيؤدي إلى نمو اقتصادي؛ وستكون النتيجة مصلحة اجتماعية تُعرف باسم العائد الديمغرافي. ولكن إذا لم يتم توزيع النمو بشكل عادل وإذا لم يتم إيجاد وظائف كافية للعمال المحتملين، فإن هذا الوضع سيؤدي إلى كارثة ديمغرافية. ومع ذلك، فإن السعي إلى التصنيع في أفريقيا، من خلال سياسات تعزيز نمو قطاع التصنيع وتحديث القطاع الزراعي، سيؤدي إلى تدعيم نمو القارة بشكل مطرد، وفي نهاية المطاف، تأمين مكانتها كقطب للنمو العالمي.

ويتوقف تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا على التغلب على العديد من التحديات، بما في ذلك:

- في العديد من البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض، كانت وتيرة انخفاض الخصوبة بطيئة للغاية بحيث لم تسفر عن التغييرات اللازمة في الهيكل العمري، وقد تكون بطيئة للغاية بحيث لا يمكن تحقيق العائد الديمغرافي بحلول منتصف ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين.
- في المقابل، تُظهر بعض البلدان الأفريقية ذات الدخل المتوسط بالفعل تحديات شيخوخة السكان، وقد لا تتمكن من الوصول إلى وضع البلدان المتقدمة قبل أن تستنفد عائدها الديمغرافي.
- في معظم البلدان الأفريقية، يعمل العديد من الشباب في وظائف غير رسمية، وهي غالباً ما تفتقر إلى الأمن الوظيفي والمزايا والأجر اللائق، الأمر الذي يؤدي إلى الضعف الاقتصادي.
- لا تزال لدى العديد من البلدان الأفريقية سجلات ضعيفة في مجال المساواة بين الجنسين، وإذا لم يتم إطلاق العنان لإمكانات المرأة بالكامل، فلن يتم تحقيق العائد الديمغرافي تحقيقاً تاماً.
- من غير المرجح أن تولد الصناعات الاستخراجية القائمة على كثافة رأس المال التي حافظت على النمو الاقتصادي للعديد من البلدان الأفريقية فرص عمل إضافية بسبب محدودية الروابط في مراحل الإنتاج الأولى والنهائية.

ثالثاً- كيفية الاستفادة من العائد الديمغرافي في أفريقيا

العائد الديمغرافي محدد زمنياً ويمكن أن يستمر عدة عقود. وتحتاج الدول الأفريقية إلى تسخير فوائده خلال هذه النافذة لتعظيم أثرها على التنمية. وللاستفادة من العائد الديمغرافي، بينما تتجه أفريقيا نحو التحول الديمغرافي من معدلات الخصوبة والوفيات المرتفعة إلى معدلات منخفضة، يجب أن يصاحب التغيير السكاني بيئة اقتصادية مواتية للنمو. وستتطلب الاستفادة من فوائد العائد الديمغرافي الاستثمار في كل من جانب العرض والطلب في سوق العمل.

فعلى جانب العرض، هناك حاجة إلى استثمارات فورية في مجال الصحة العامة لبدء التغييرات السكانية الضرورية وتسريعها واستدامتها: انخفاض معدل الخصوبة هو شرط مسبق لخفض عدد المعالين بالنسبة إلى الأفراد النشطين اقتصادياً. ويتم هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة من خلال تنظيم الأسرة والرعاية الصحية والتغذية للأهمل والمواليد الجدد. وعلى جانب العرض أيضاً، هناك حاجة إلى استثمارات طويلة الأجل في رأس المال البشري لإعداد العمال لوظائف أسواق العمل الحالية والمستقبلية، وبالتالي الحد من عدم توافق المهارات مع احتياجات سوق العمل.

وتكتسب السياسة الديمغرافية أهمية خاصة في جانب العرض. وتُظهر البلدان الأفريقية تباينات واسعة في معدلات الخصوبة: لا يزال المتوسط القاري مرتفعاً، حيث يقترب من خمسة أطفال لكل امرأة، ولكنه بدأ في الانخفاض في منطقتي شرق أفريقيا وشمال أفريقيا دون الإقليميتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات الخصوبة في أفريقيا أعلى من المناطق الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة.⁽¹²⁾ ويستمر عدد السكان في سن العمل في النمو في جميع أنحاء أفريقيا بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة في العقود السابقة وسيستمر في النمو في العقود المقبلة،⁽¹³⁾ في المرحلة المبكرة من العائد الديمغرافي. ويجب تسريع وتيرة الانخفاضات الحالية في معدل الخصوبة واستدامتها حتى تتمكن القارة من الاستفادة من العائد الديمغرافي.

ومن الأمور المهمة أيضاً في جانب العرض الهجرة التي تعد محركاً قوياً للتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، حيث يجلب المهاجرون في كثير من الأحيان المهارات ويعززون القوة العاملة ويرسلون التحويلات المالية إلى

بلدانهم الأصلية ويساهمون في تنمية رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي. وستحتاج الدول الأفريقية إلى وضع إطار عمل ملائم للاستفادة القصوى من مساهمة المهاجرين الشباب واغتنام الفرصة التي تتيحها قوة عاملة حيوية ذات أفكار خلاقة ومبتكرة.

وعلى جانب الطلب، في الوقت نفسه، هناك حاجة إلى استثمارات لتهيئة بيئة مواتية لاستيعاب مجموعة كبيرة في سن العمل في القطاعات التي سيترجم فيها توظيفهم إلى نمو اقتصادي. ويجب أن تعمل السياسات على تحسين جودة البنية التحتية، وتعزيز إيجاد فرص العمل، ودعم مرونة العمالة، وتحسين جودة التعليم وتعزيز قابلية المهارات للتكيف. وبما أنه لن يكون هناك عائد على هذه الاستثمارات حتى وقت طويل في المستقبل، فإن إعمال تدابير وإصلاحات فورية في مجال السياسات سيجهد الطريق للاستفادة من العائد الديمغرافي.

ألف- المجالات التي تحتاج إلى سياسات للاستفادة من العائد الديمغرافي

بغض النظر عن مرحلة التحول الديمغرافي التي تجتازها البلدان الأفريقية نفسها فيها، فإن سياسات التعليم والصحة، وهي المحركات الأساسية لرأس المال البشري، ستحدد نوعية وكمية العاملين في القوى العاملة. ويمكن لمثل هذه السياسات أن توفر مجموعة كبيرة وصحية وذات مهارات عالية من العاملين الجدد، المستعدين لتولي الوظائف التي يوجدها التصنيع. وتعمل سياسات العمل على مواءمة مخزون رأس المال البشري مع الوظائف القائمة؛ وإنشاء سوق العمل المتكيفة اللازم لاستيعاب كل من الزيادة الكبيرة في أعداد الشباب والمهاجرين من داخل أفريقيا؛ ودمج القوى العاملة النسائية المتزايدة. وإذا تم إجراء التعديلات المناسبة على أنظمة التعليم والتدريب ووضع السياسات الملائمة، فإن التحول الديمغرافي وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتوسيع نطاق الاقتصاد الأخضر ستشكل جميعها فرصاً ومصادر للوظائف الجديدة.

وإذا لم يتم إطلاق العنان لإمكانيات المرأة بالكامل، فإن العائد الديمغرافي في أفريقيا سيظل هامشياً في أفضل الأحوال. ويمثل سجل القارة الضعيف في مجال المساواة بين الجنسين عقبة خطيرة أمام الاستفادة من التحول الديمغرافي. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يكون تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) أولوية قصوى في أفريقيا.

إن التحول الديمغرافي، وزيادة عدد الأفراد الذين يمكنهم المشاركة في القوى العاملة، نعمة ونعمة في آن واحد. فالنافذة الديمغرافية هي نعمة لأنها تتيح إمكانية

12 World Bank, "Fertility rate, total (births per woman)", World Development Indicators database. Available at <https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN> (accessed on 9 December 2024).

13 David Lam, Murray Leibbrandt and James Allen, "The Demography of the labor force in sub-Saharan Africa: challenges and opportunities, GLM/LIC Synthesis Paper, No. 10, November 2019 (Institute of Labor Economics, Bonn, Germany, 2019).

وينبغي أن تقترن سياسات التعليم بسياسات التوظيف التي توأم بين مخزون رأس المال البشري والطلب الموجه نحو النمو. وينبغي التركيز على إيجاد وظائف جديدة في القطاعات الاقتصادية الآخذة في التوسع والتي تصبح متاحة بطريقة متزامنة مع إنتاج العمالة الماهرة. ويجب أن تكون هذه الوظائف منتجة اقتصاديًا وأن تتطلب مهارات العمال الشباب الذين أنهوا تدريبهم للتو. علاوةً على ذلك، ينبغي أن تنشئ اللوائح التنظيمية سوق عمل مرنة لتسهيل إدماج هذه القوة العاملة الكبيرة في قطاعات الاقتصاد المتنامية. ويهدف الاستفادة من العدد المتزايد من النساء الساعيات إلى المشاركة في القوى العاملة، من الأهمية بمكان، بالقدر نفسه، أن تُعزز سياسات التوظيف ممارسات التوظيف المحايدة بين الجنسين.

سياسة الاقتصاد الكلي

تؤدي سياسات التوظيف دورًا حاسمًا في اغتنام الفرصة التي يوفرها العائد الديمغرافي، ويجب أن تكون هذه السياسات مدعومة بعدد من سياسات الاقتصاد الكلي، أولها سياسة مالية تيسيرية تتطوي على زيادة الإيفاق الحكومي وخفض الضرائب لتحفيز النشاط الاقتصادي. ومن خلال تعزيز الاستثمار العام وتخفيض الالتزامات الضريبية، يمكن للحكومات إيجاد فرص عمل مباشرةً من خلال المشاريع العامة وبشكل غير مباشر من خلال تعزيز نمو القطاع الخاص.

أما السياسة الثانية المطلوبة في مجال الاقتصاد الكلي فهي نظام سعر صرف مُدار يعزز القدرة التنافسية التصديرية واستقرار العملة. ويمكن لسعر الصرف التنافسي أن يجعل الصادرات أكثر جاذبية للمشتريين الأجانب، الأمر الذي يعزز حصائل التصدير وربما يوجد فرص عمل في الصناعات الموجهة نحو التصدير. ويعد استقرار العملة مهما للحفاظ على ثقة المستثمرين ومنع التقلبات المفرطة، وكلاهما عاملان يمكن أن يؤثرًا على تخطيط الأعمال والنمو الاقتصادي.

وسياسة الاقتصاد الكلي الأخيرة المطلوبة هي سياسة نقدية تدعم التوسع المالي وتشجع الصادرات من خلال تحقيق أسعار فائدة حقيقية منخفضة لتشجيع الاستثمار الخاص. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى توسيع الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل. ويمكن أن يكون لسياسات الاقتصاد الكلي الثلاث مجتمعةً، ألا وهي التوسع المالي وسعر الصرف المُدار والسياسة النقدية التيسيرية، تأثيرٌ تآزري يعزز النمو الاقتصادي الكلي.

تقليص عدد المعالين بالنسبة إلى الأفراد النشطين اقتصادياً. والنتيجة هي أن المزيد من الناس يعملون والمزيد من الأموال تصبح متاحة للادخار والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تزايد عدد السكان في سن العمل يطرح بعض التحديات في سوق العمل إذا كان الاقتصاد غير قادر على توليد فرص عمل كافية.

وتتيح زيادة أعداد الشباب للدول فرصة سانحة للنمو الاقتصادي السريع والحد من الفقر، شريطة تنفيذ سياسات سليمة في كل مرحلة من مراحل التحول الديمغرافي. وهذا يعني توفير التعليم والتدريب لتطوير رأس المال البشري المنتج والتشجيع الفعال على إيجاد وظائف ذات قيمة مضافة عالية تستفيد بشكل كامل من مهارات الشباب. فالبطالة ليست ناجمة عن تضخم أعداد الشباب في حد ذاته، بل عن استجابة الحكومات لظهوره. والمشكلة في أفريقيا ذات شقين: الوظائف لا توجد بالسرعة الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب ومستوى مهارات رأس المال البشري المتاح لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل. ومن المفارقات أن بعض أعلى معدلات البطالة في أفريقيا توجد الآن بين أفضل الشباب المتعلمين.

إن الديمغرافيا ليست قدراً. وتوضح أمثلة بلدان شرق آسيا، لا سيما الصين وجمهورية كوريا، كيف يمكن لتدابير السياسات المدروسة أن تحوّل الاتجاهات الديمغرافية إلى فرص للنمو والتنمية. ومن خلال التركيز على تهيئة بيئات تنظيمية مواتية وتعزيز الحراك الاجتماعي، تمكنت هذه الدول من تسخير إمكانات الطفرات في أعداد الشباب وتحويلها إلى عوائد ديمغرافية. وهذا يعزز الفكرة القائلة إن مصير أي بلد لا يتحدد فقط بالخصائص الديمغرافية، بل بكيفية اختياره الاستجابة والتكيف مع تلك الخصائص الديمغرافية من خلال سياسات واستراتيجيات مدروسة.

سياسة التعليم

تؤدي سياسات التعليم دورًا حاسمًا في اغتنام الفرصة التي يوفرها العائد الديمغرافي. ويرتبط انخفاض معدلات الخصوبة ارتباطًا وثيقًا بارتفاع مستويات التعليم بين الرجال والنساء. ويميل الشباب المتعلمون إما إلى تأخير الزواج لمتابعة الدراسة أو التدريب أثناء الخدمة أو العمل وتجميع الدخل قبل الزواج وتكوين أسرة. وبالتالي، فإن السياسات الرامية إلى تعزيز وتحفيز التعليم المدرسي الممتد من خلال بناء المزيد من المدارس الثانوية، وتوفير تعليم أفضل جودة ورفع معدلات الالتحاق والتحصيل بين الأعداد المتزايدة من الشباب تساعد على فتح نافذة الفرص للاستفادة من العائد الديمغرافي.

السياسة الصحية

ينبغي أن تركز السياسات الصحية على تقليل عدد السكان المعالين، وذلك إلى حد كبير عن طريق زيادة الاستثمار في تنظيم الأسرة وغيرها من برامج صحة الأم والطفل. وينبغي توجيه المزيد من الاستثمار نحو أربعة أهداف، أولها تحسين الوعي بالصحة الإنجابية وصحة الأمومة. ثانياً، ينبغي توسيع نطاق تغطية الخدمات الصحية الأساسية لحديثي الولادة والرضع والأطفال. ويساعد النمو الصحي خلال مرحلة الطفولة، منذ المرحلة المبكرة جداً، على الحماية من الأمراض المزمنة في مرحلة البلوغ. ثالثاً، يجب أن تشمل تغطية نفقات الرعاية الصحية أيضاً تعزيز الصحة وتوفير رعاية صحية جيدة النوعية للجميع، لا سيما للحالات المرتبطة بالشيخوخة. وأخيراً، لا بد من تعزيز برامج تنظيم الأسرة وتحسين الوصول إلى الخدمات ذات الصلة.

سياسة الهجرة

يغادر معظم المهاجرين بلدانهم الأصلية لتحسين وضعهم الاقتصادي، وذلك على سبيل المثال من خلال العمل أو التجارة أو التعليم. وتجذب مراكز النمو الاقتصادي، مثل كوت ديفوار وجنوب أفريقيا، أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين. ومع ذلك، لا توجد استراتيجيات وأطر عمل ملائمة للهجرة للاستفادة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للهجرة. وتعاني معظم البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من التحدي المزدوج المتمثل في إيجاد النمو وفرص العمل لأعداد متزايدة من الشباب، وفي الوقت نفسه الاضطرار إلى استيراد عمال لصناعات محددة، مثل النفط والغاز والتعدين وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وحتى في مواجهة البطالة المستمرة والعمالة الناقصة، تواجه العديد من الاقتصادات الأفريقية نقصاً في العمالة والمهارات. وإذا كانت الدول والمؤسسات الأفريقية ترغب في الاستفادة من العائد الديمغرافي في العقود المقبلة، فستحتاج إلى حل مشكلة عدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل⁽¹⁴⁾. إلا أن التنقل بين بلدان المنطقة في سوق العمل الأفريقية لا يزال متخلفاً. ورغم الدور الحاسم الذي يؤديه تكامل سوق العمل الإقليمي في تعزيز تنقل اليد العاملة بين بلدان المنطقة، إلا أنه يتم تجاهله إلى حد كبير.

ويمكن توسيع نطاق الفرص الاقتصادية لجميع سكان أفريقيا، لا سيما الشباب والنساء، من خلال النمو الشامل الذي يمكن تعزيزه باستخدام التكنولوجيات الجديدة، والتنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتحسين جودة التعليم. وتتمثل إحدى الحجج المؤيدة

لإشراك الشباب في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد في أن ذلك يمكنهم من تطوير مهارات قابلة للتوظيف. ومن المرجح أن يشارك الأفراد المتعلمون تعليماً جيداً والذين يتمتعون بالصحة ومهارات متنوعة في أنشطة اقتصادية ذات قيمة عالية، وهو ما يعزز آفاق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة تنقل العمالة والاعتراف بالمهارات بين البلدان الأفريقية. ويجب استكمال هذه السياسات ببرامج اجتماعية لتعزيز التنمية البشرية وتحسين النمو المستدام والشامل للجميع.

باء- توصيات محددة

إن تضخم أعداد الشباب سلاح ذو حدين: فهو يمكن أن يحقق النمو الشامل والاستدامة، ولكن إذا لم يتم تسخيره بشكل مناسب، فقد يصبح بمرور الوقت ضاراً للغاية لبجهد الحكومات الأفريقية لتعزيز سبل العيش المنتجة. ولتعزيز سبل المعيشة هذه بنجاح، تحتاج الحكومات إلى أن يتمتع الشباب بمهارات كافية قابلة للتوظيف والحصول على وظائف لائقة.

ويمكن للعائد الديمغرافي أن يؤدي دوراً حاسماً في الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساهم زيادة النمو الاقتصادي في تحسين الرفاهية. ويمكن أن تؤدي الإدارة الفعالة للعائدات إلى دورة حميدة من التنمية، حيث يتم إعادة استثمار الموارد الاقتصادية المتزايدة في التعليم والصحة والبنية التحتية، وهو ما يعزز نتائج التنمية. وبالتالي، ينبغي للحكومات الأفريقية أن تعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين على تنفيذ العديد من الاستراتيجيات الحيوية، بهدف الاستفادة من العائد الديمغرافي بشكل فعال، وبالتالي المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي لكل حكومة أفريقية القيام بما يلي:

- بناء أنظمة الضمان الاجتماعي وغيرها من المخصصات للتقاعد، مع مزيج من المعاشات التقاعدية الحكومية ومعاشات العمل والمدخرات الخاصة.
- تنويع تجارة بلادها لتقليل اعتمادها على السلع الأساسية والزراعية والمعدنية، وذلك لجعل الاقتصادات الأفريقية أقل عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية، مع توسيع نطاق شركائها التجاريين من خلال توسيع العلاقات مع الأسواق الناشئة وتعزيز التجارة البينية الأفريقية. ويمكن أن يؤدي هذا الابتعاد عن التجارة غير المتوازنة إلى زيادة الفائض التجاري لكل دولة أفريقية، وبالتالي تعزيز احتياطياتها من النقد الأجنبي، وهو ما يمثل رأسال إضافي يمكن إعادة استثماره لتطوير رأس المال البشري في البلاد.

14 Westh Olsen, "Demographic window of opportunity in West Africa – and the role of migration".

موجز السياسات

- وضع استراتيجيات وطنية لتشغيل الشباب ونفعلها.
- الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ذات اليد العاملة الكثيفة، بهدف تنويع الاقتصادات بعيداً عن هيمنة القطاعات القائمة على كثافة رأس المال، وبالتالي إيجاد فرص عمل كبيرة للشباب الذين يشكلون الطفرة الشبابية.
- تشجيع تعليم الفتيات، ومن ثم تشجيع ممارسات التوظيف المحايدة بين الجنسين. من أجل الاستفادة من مستويات التعليم المرتفعة الناتجة عن ذلك بين النساء وتسريع انتقالهن إلى عالم العمل. فكلما زادت نسبة التعليم الذي تتلقاه المرأة، زادت تطلعاتها المهنية، سواء في المهن التي تتطلب مهارات أو ريادة الأعمال.
- تعزيز السياسات الرامية إلى تحفيز العمال الأكبر سنًا على الادخار الخاص بهدف تمويل تقاعدهم.
- تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي، بهدف تمكين الأشخاص في سن العمل من تمويل تقاعدهم.

- إزالة الحواجز التي تحول دون دخول القوى العاملة، وتعزيز التنقل بين الوظائف وتعزيز مرونة العمل لضمان قدرة القوى العاملة على التكيف مع التغيرات في المناخ الاقتصادي.
- تصميم سياسات عامة تسهل التنقل وتكامل العمالة الإقليمية والاعتراف بمهارات المهاجرين.
- تعزيز التعاون الإقليمي لإطلاق الإمكانيات الكاملة للعمال الشباب خارج الحدود الوطنية من خلال تمكينهم من العمل في مناطق دون إقليمية أخرى.
- التأكيد على أهمية التدريب، في جميع مراحل النظام التعليمي، على العلوم والتكنولوجيا، وعلى الأعمال التجارية وريادة الأعمال، وعلى الإدارة.
- سن قوانين لتمديد عدد سنوات التعليم الإلزامي والزام الفتيات والفتيان بقضاء عدد السنوات نفسها في المدرسة.
- الحرص على إيجاد أعداد متزايدة من الوظائف الجديدة في قطاعات أكثر كثافة في المعرفة وذات قيمة مضافة أعلى، مع ارتفاع مستوى تعليم السكان.
- توسيع فرص التدريب المهني لضمان تخرج طلاب يتمتعون بمهارات مفيدة لمكان العمل اليوم.

شكر وتقدير

أعدت هذه الورقة السياساتية بتوجيه عام من مدير المكتب شبه الإقليمي لشمال أفريقيا، آدم الحريكة، وتحت الإشراف المباشر لرئيس قسم المبادرات دون الإقليمية في مكتب شمال أفريقيا، خالد حسين. وكتبها أمل نجاح البشيشي وسامية منصور حمودة، مسؤولتنا الشؤون الاجتماعية.